



في هذا العدد

آن الأوان .. لكن من دون عشوائية

اما وان الحكومة قد نالت الثقة على اساس بيانها الوزاري، الذي لحظ جملة اصلاحات هدفها الحد من الهدر والفساد اللذين بلغا الذرى، وهما قاب قوسين او ادنى من اسقاط لبنان في قعر "الدول الفاشلة"، فقد آن الأوان لوعي وطني جامع، والتكاتف والالتفاف حول خطط وبرامج مكافحة الفساد بكل اشكاله وعلى مختلف مستوياته، ومن دون اي استثناء مهما كانت طبيعته او صفته او وضعيته. وهذا من سلم اولويات العهد.

مجلة "الامن العام"، منذ نشوئها قبل سنوات خمس، كما عاهدت قراءها ومتابعيها بأن تكون لبنانية صافية، منحازة الى هموم اللبنانيين وشؤونهم على مختلف الصعد بحيث لم تترك ملفا كبيرا او صغيرا، سياسيا او امنيا او اقتصاديا، الا وضعت تحت مجهر الرأي العام، مقارنة الامر من الاراء المختلفة، تاركة للقراء الحكم النهائي واغناء معلوماتهم. فإنها كذلك ستكون في صدارة الحرب على الفساد ومكافحته على مستويات: السلطتين التشريعية والتنفيذية، تجمعات الرأي والقوى الاجتماعية والاقتصادية. كل هذا بهدف الحؤول دون وقوع الاخطر.

الفساد كالارهاب. كلاهما يقتل ويضرب خبط عشواء. حماية لبنان في هذه المعركة تستلزم كل الطاقات والعقول. يكفي ان نتوقف مليا عند الامبراطورية الرومانية التي قهرت العالم، ولم يقهرها الا الفساد الذي مهد لسقوطها المدوي، وذلك على الرغم من تشريعاتها الفاعلة جدا، والتي لا يزال بعضها إلى اليوم مصدرا للكثير من القوانين. الى بعض الرداءة السياسية في تطويع موارد الدولة وثرواتها وتوظيفها في تحقيق مصالح طائفية وشخصية، فقد تعددت اسباب الفساد من رداءة الهيكل التنظيمي للادارة العامة، وبيروقراطيته، وصولا الى ضعف الاجهزة الرقابية، والتأديبية، مروراً بالتوظيف السياسي والانتخابي، وانعدام مؤشرات الشفافية على نظام التعيين والتعاقد والترقية، ناهيك بانتشار البطالة وغلاء المعيشة الذي يتضخم من دون اي قيد، وارتفاع الضرائب والرسوم على خدمات تتراجع مستوياتها بشكل مفرط.

مع كل هذا، يبقى ان الفساد بتعبيراته السياسية هو من العناصر الاخطر. فتقاسم السلطة والمحاصصة لاغراض شخصية وطائفية، ويقاؤها بعيدة من اي محاسبة يزيد الطين بلة، ويهدد بما هم اسوأ. ما يبعث على الغرابة، انه، منذ العام 1954 تاريخ اقرار قانون الاثراء غير المشروع، فإن خزائن البنك المركزي تتراكم فيها الالاف من تصاريح الذمم المالية. الا ان الواقع لم يكشف انه تم فتح اي من هذه المخلفات. لا بل اكثر من ذلك، فانه منذ قيام دولة لبنان الكبير سنة 1920، لم يُعاقب اي مسؤول او سياسي على جرائم الفساد واستغلال السلطة والتعسف باستعمالها لتحقيق غايات شخصية وانتخابية.

الاهم الآن، هو العمل على ارساء كل معايير الشفافية في سائر القطاعات، وعلى كل المستويات، ومن السلطة والمجتمع على حد سواء، خصوصا من جانب الاعلام الذي تقع عليه مسؤولية بالغة الحساسية في الانحياز الى الرأي العام ومشاكله، بهدف معالجتها عن طريق تدعيم الاستقرار والسلم الوطنيين، وليس بهدف زعزعة الاستقرار القائم وضعفة اركان الدولة. فمن الخطأ الاعتقاد بمكان ما، ان الشعبوية قادرة على معالجة ما يشكو منه الجسد اللبناني من ندوب الفساد. وهذا لا يعني بأي حال من الاحوال، ان المقصود هو الدعوة الى نبذ اي قوة اجتماعية او قوة رأي، لكن من المهم والضروري التنبيه الى كيفية محاربة الفساد والاصلاح، من دون اسقاط هيكل الدولة.

المحاسبة - كما تقدّم - مطلوبة بشدة، وضرورة قصوى لتطاول جميع المستويات والقطاعات، لكن بخطط اصلاحية وليس بعشوائية الظروف، وكَيْل الاتهامات جزافا.

"الامن العام"